

# إصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي قراءة في إشكالية الحساب، والاتجاهات الحديثة للإصلاح - دراسة نظرية - \*

أ. رمضان بطوري بن الجمعي بن مرواني\*\*  
أ. د. الشريف بقة\*\*\*

---

\* تاريخ التسليم: 2017/2/4م، تاريخ القبول: 2017/4/17م.  
\*\* طالب دكتوراه/ جامعة باجي مختار - عنابة/ الجزائر.  
\*\*\* أستاذ التعليم العالي/ جامعة فرحات عباس - سطيف/ الجزائر.

adopted reforms, the IMF quota system is still far from the desired transparency and needs more joint international efforts, So that the reality of quotas reflects the real status of the IMF member states.

**Keywords:** IMF reform, governance, Quota system reform, International economic conflict

## ملخص:

في إطار دراسات الاقتصاد الدولي الواقعي، توجّهت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد أبرز موضوعات المالية الدولية المطروحة للنقاش في وقتنا الراهن، حيث ناقشت إحدى الموضوعات المتصلة بإصلاح صندوق النقد الدولي وحوكمة إدارته، والمتمثلة تحديداً في إشكالية إصلاح نظام الحصص في الصندوق، والاتجاهات الحديثة في هذا الموضوع.

لهذا الغرض، تم الاعتماد أساساً على دراسة وتحليل منشورات وبيانات صندوق النقد الدولي، وأيضاً المراجع المتخصصة في معالجة هذه الجزئية، لا سيما دراسات معهد بروكينغز للاقتصاد الدولي، من حيث جمع البيانات الإحصائية، والوقوف على التطورات الحاصلة فيما يخص طريقة حساب حصص الدول الأعضاء في الصندوق، ومقترحات كبار الباحثين في المالية الدولية.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه وبالرغم من أهمية إصلاح نظام الحصص في إطار المعالم الجديدة لخريطة موازين القوى الاقتصادية، وما تمّ تبنيّه من إصلاحات حتى وقتنا الراهن، فإن نظام الحصص في صندوق النقد الدولي لا يزال بعيداً عن الشفافية المنشودة، ويحتاج إلى مزيد من الجهود الدولية المشتركة، حتى تعكس الحصص الأوزان الحقيقية للدول الأعضاء.

الكلمات المفتاحية: إصلاح صندوق النقد الدولي، حوكمة، نظام الحصص، الصراع الاقتصادي العالمي.

### The IMF Quota Formula Reform

### The Problematic of Account and the Recent Trends for Reform:

### Theoretical Study

## Abstract:

In the context of the real international economy studies, this study aims to shed the light on one of the most important topics of the international finance, which is currently under discussion. This topic is related to the International Monetary Fund reform and its administration governance, namely the problem of quota reform and the modern trends related to it.

For this purpose, we mainly relied on the study and analysis of the IMF publications and data, as well as, the specialized references that deal with this subject. In particular, the studies of Brookings Institution for the International Economics, in terms of statistical data collections, development in the calculation of the member states quotas, and the proposals of senior researchers in the international finance.

This study concluded that, despite the importance of quota system reform under the new parameters of the economic power balances map and recent

## مقدمة:

تصدر المطالب المتعلقة بإعادة النظر في حزمة القواعد والترتيبات التي تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن، كثيراً من النقاشات والمفاوضات التي تشهدها المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي تنظمها المؤسسات الاقتصادية الدولية بصفة دورية أو استثنائية.

ويرجع هذا الاهتمام المتزايد بإصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية من جهة أولى إلى كونها تمثل أركاناً للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، ومن جهة ثانية فإن ديناميكية الاقتصاد العالمي الجديد، والصراع الدائر بين القوى الاقتصادية الكبرى يعد عاملاً حاسماً لبعث وتحريك دعوات الإصلاح، كما أنه ومن جهة أخيرة فإن الوضعية غير العادلة للدول النامية (الصاعدة خصوصاً) في الاقتصاد العالمي تعتبر عاملاً حافزاً للإصلاح هذه الأخيرة على ضرورة تصحيح الترتيبات الجائرة التي تهضم حقها في مكانة تتناسب ومساهمتها الفعلية في الاقتصاد العالمي.

## مشكلة الدراسة:

إن الدراسة الحالية تسلط الضوء على قضية إصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي باعتبارها مدخلاً رئيساً إلى إصلاح باقي المجالات في الصندوق، ولا سيما إشكالية حساب حصص الدول الأعضاء، والصيغ الرياضية التي تتحدد على أساسها قيمة الحصص، وما عرفته - طريقة الحساب هذه - من تطورات على مرّ سبعة عقود من عمر الصندوق.

وتنطلق هذه الدراسة من تشريح العوامل المحركة للدعوات المتزايدة إلى إصلاح صندوق النقد الدولي، باعتباره المؤسسة الدولية الأولى المسؤولة عن إدارة العلاقات النقدية الدولية، كما تتناول ظاهرة سيطرة مجموعة قليلة من الدول على صناعة القرارات الحاسمة في الصندوق، رغم حجم التحولات العميقة التي مسّت الاقتصاد العالمي الراهن مقارنة بفترة ميلاده، ودور تناقض مصالح مراكز القوى في تعطيل هذه الإصلاحات المنشودة، لهذا، فإن مشكلة هذه الدراسة تتمحور حول:

مدى ترجمة نظام الحصص في صندوق النقد الدولي لهيمنة الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على قرارات الصندوق وتصميم سياساته، وكذا الاتجاهات الحديثة لإصلاح هذا النظام بما يدعم مصداقية وفعالية هذه المؤسسة، ويسمح بدور أكبر للدول النامية فيها، لا سيما تلك القوية والصاعدة اقتصادياً.

لذا فإن الدراسة الحالية تتمحور حول حزمة من النقاط التي تخدم الموضوع بشكل مباشر، هي:

♦ أثر المراكز الاقتصادية الكبرى ومصالحها في إنشاء

الأنظمة النقدية الدولية، وصياغة قواعدها.

◆ أبرز التحوّلات التي شهدتها خارطة الاقتصاد العالمي التي تشكّلت غداة الحرب العالمية الثانية.

◆ مدى شفافية طريقة حساب حصص الدول الأعضاء في الصندوق وفق الصيغ الخمسة القديمة، ووفقا للصيغة الراهنة؛

◆ أهم الملاحظات على طريقة الحساب الراهنة، وأثرها في موقع الدول النامية في الصندوق.

◆ الصيغ البديلة المقترحة لنظام الحصص.

## أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على واحدة من أبرز القضايا التي تستقطب اهتمام الباحثين في شؤون المالية الدولية، ولكونها تندرج ضمن دراسات الاقتصاد الدولي الواقعي من جهة، والاقتصاد الدولي المعياري أو المثالي من جهة أخرى، حيث يتصل موضوع إصلاح صندوق النقد الدولي بكثير من الأزمات التي تهرّج الاقتصاد العالمي، وفي إطار هذا التحليل، تتعالى أصوات العديد من الدول والمحللين بضرورة إجراء جراحة عميقة في آليات عمل المؤسسات الاقتصادية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، حتى تتحكم هذه المؤسسات أكثر في إدارتها لهذه الأزمات، بل التبوّأ بها قبل حدوثها ومحاربة كل أسبابها.

كما أن طرح هذا الموضوع تقل فيه الكتابات العربية، باعتبار أن الدول العربية لا تشارك بكثير من الجهود في هذا السياق، لكون اقتصادياتها لا تصنّف على أنها مراكز قوى في الاقتصاد العالمي.

## أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز العديد من النقاط المتعلقة بإصلاح صندوق النقد الدولي، أبرزها:

◆ تحديد العوامل الدافعة إلى إصلاح هذه المؤسسة؛

◆ وثانيها مناقشة نظام الحصص في الصندوق، ودوافع المطالبة بإصلاحها؛

◆ تحليل الصيغة الجديدة لحساب نظام الحصص ومناقشة مزاياها وعيوبها؛

◆ تعرّف أبرز الصيغ المقترحة لنظام الحصص من طرف كبار المختصين في المالية الدولية، ومظاهر مراعاة مصلحة بلدانهم في صيغهم المقترحة.

## منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة موضوع هذه الدراسة، فإن الباحث اعتمد على مزيج من المنهج الوصفي والتتبّع التاريخي، إذ سمح التتبّع التاريخي لمسيرة الصندوق عبر سبعين عقدا من تغطية المحورين الأوّل والثاني من الدراسة، ثم على المنهج الوصفي التحليلي عند تناول واقع الحال الخاص بنظام الحصص والصيغ السابقة، والصيغة الحالية لحسابها، وتحليلها ومناقشتها، معتمدين في ذلك على:

◆ الإحصائيات والبيانات المتاحة. وقد اعتمدنا في جمع

الإحصائيات أساسا على البيانات التي يتيحها صندوق النقد الدولي على موقعه الرسمي باعتباره المعني بالدراسة.

◆ وأيضا على المراجع المتخصصة في قضايا الاقتصاد الدولي، وبالتحديد تلك التي تناولت قضية إصلاح الصندوق بشكل عام، ومستقبله في هذا القرن الواحد والعشرين، لا سيما تلك التي ينشرها معهد بروكينغس (Brookings).

## هيكل الدراسة:

ركّز الباحث في دراسته هذه على ستة محاور رئيسية، هي:

◆ مصالغ القوى الكبرى كعامل أساسي في صياغة ترتيبات وقواعد النظام النقدي العالمي.

◆ دوافع المطالبة بإصلاح صندوق النقد الدولي.

◆ مناقشة إشكالية طريقة حساب حصص الدول الأعضاء وآخر تطوراتها.

◆ وضعية الحصص بعد تطبيق آخر مراجعة عامة للحصص وفق الصيغة الجديدة (2014).

◆ الولايات المتحدة الأمريكية وتجميد تطبيق إصلاح نظام الحصص.

◆ الصيغ الجديدة المقترحة لحساب حصص الدول الأعضاء.

## أولا : مصالغ القوى الكبرى كعامل أساسي في صياغة ترتيبات وقواعد النظام النقدي العالمي

تمتد مظاهر إنفاذ الدول الكبرى لمصالحها الاقتصادية في إدارة المؤسسات الاقتصادية الدولية إلى تاريخ إنشائها في أواخر النصف الأول من القرن الماضي، وهو ما سيتم تناوله باختصار في العنصرين الآتيين:

1. نظام بروتن وودز ترجمة لقوة الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية منتصرة على جميع الجبهات، سياسيا، عسكريا واقتصاديا، وذلك لكونها أولا كانت بعيدة عن مسرح الحرب، وثانيا لأنها كانت الممّون الرئيس للحلفاء بكل ما يحتاجونه من السلع والخدمات، وهو ما سمح للألة الإنتاجية بأن تشتغل بطاقتها القصوى.

إن هذه الظروف جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة تمثل 22% من الصادرات العالمية، وتملك 54% من أصول الاحتياطات الدولية الرسمية، وكانت نتيجة هذه الثروة أن تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على 33% من الأصوات في صندوق النقد الدولي، وبالتالي امتلاكها لحق الفيتو في الصندوق، حيث تتطلب القرارات الحاسمة للصندوق - لحد الآن - نسبة 85% من الأصوات ولا يمكن لهذه النسبة أن تتحقق بدون الولايات المتحدة الأمريكية، وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه حتى القرارات العادية التي تتطلب 50% من الأصوات يخضع صندوق النقد الدولي فيها للولايات المتحدة الأمريكية<sup>(1)</sup>.

2. المصالح كأساس لصياغة ترتيبات وقواعد النظام النقدي الدولي: إن الدارس لأشكال الأنظمة النقدية الدولية المختلفة (قبل الحرب العالمية الأولى، وبين الحربين، وبعد الحرب العالمية

## ثانياً : دوافع المطالبة بإصلاح صندوق النقد الدولي

لقد شهدت العقود السبعة من عمر صندوق النقد الدولي تحولات كثيرة على مستوى الخارطة الاقتصادية العالمية الموروثة عن أربعينات القرن الماضي، لذا فإن المطالبة بإصلاح صندوق النقد الدولي هو مطلب مشترك، ولكل دولة أو مجموعة دول دوافع وأسبابها الخاصة، ولعله من الممكن تصنيف هذه الدوافع والأسباب إلى أربع دوافع رئيسية<sup>(6)</sup>:

1. بروز قوى اقتصادية كبرى إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية: في هذا السياق يمكننا التمييز بين ثلاثة قوى اقتصادية بارزة زاحمت الولايات المتحدة الأمريكية في هيمنتها على الاقتصاد العالمي:

أ. أوروبا الغربية: حيث أوفت هذه المنطقة ولو بشكل تدريجي بالتوقعات من خلال قيامها بإعادة قابلية عملاتها المحلية للتحويل في خمسينات القرن الماضي، بالإضافة إلى تبنيها للتجارة المفتوحة متعددة الأطراف بدلا من الاتفاقات الثنائية، هذا إلى جانب سلسلة السياسات النقدية المتشددة التي سمحت بظهور منطقة العملة الموحدة بعد النجاح في إقامة السوق المشتركة، ومن ثم ضمان مكانة متميزة على صعيد الاقتصاد العالمي.

ب. بروز دول في الشرق الأوسط وشرق آسيا: باعتبار هذه المنطقة مخزون استراتيجي للنفط وما يمثله كمصدر للطاقة الإنتاجية في العالم، وتزامنا مع صعود أسعاره في السبعينات شهدت حصة السعودية - بصفة خاصة - في الصندوق زيادة كبيرة حتى أصبحت الدائن الأول في الصندوق في سنوات الثمانينات بعد سلسلة القروض الضخمة التي قدمتها.

أما الصين واليابان وما يحتلانه حاليا من مكانة رائدة في الاقتصاد العالمي، فهما يمثلان أنموذجين قويين للنمو الاقتصادي وبالتالي قوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية<sup>(7)</sup>.

ت. بروز اقتصاديات قوية في أمريكا اللاتينية: حيث أن بعض دولها كالمكسيك والبرازيل وغيرها باتت من الدول الاقتصادية التي حققت معدلات نمو قوية، وتحولت إلى طرف لا يمكن إهماله في معادلات الاقتصاد الدولي المعاصر<sup>(8)</sup>.

2. نهاية الحرب الباردة وما حملته من أفكار اقتصادية مختلفة: فبالرغم من أن الاتحاد السوفياتي قد أرسل وفدا إلى واشنطن للتفاوض على الأحكام المقترحة بخصوص المؤسسات النقدية لما بعد الحرب، إلا أن رفضه لها كان إعلانا على التباين والصراع الإيديولوجي مع الغرب، وقد أتاح بقاء الاتحاد السوفياتي مع الصين خارج الصندوق فرصة لتسيير الإيديولوجية الليبرالية دون مقاومة تذكر في توجهات الصندوق وسياساته.

لكن انتهاء الحرب الباردة في نهاية الثمانينات من القرن الماضي أثر على الصندوق من ثلاث زوايا:

- زيادة سريعة في الدول الأعضاء وما يحمله ذلك من زيادة في عدد الموظفين والحاجة لتطوير خدمات الصندوق بما يتماشى واتساع اهتماماته ومجالات عمله.

- بروز الأفكار والخلفيات الاقتصادية المختلفة بسبب الخبرات الاقتصادية المتراكمة لدى كثير من الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي قبل انهياره.

الثانية) سيلاحظ تعدد هذه الأنظمة وتباينها، ومع ذلك فإن هناك نقطة تجتمع عندها كل هذه الأشكال، إن هذه النقطة هي اعتبار المصالح للدول الاقتصادية الكبرى في كل فترة، فالنظام الذهبي الذي طبع فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى والذي كان بمثابة العصر الذهبي - ويحن له كثير من الاقتصاديين المعاصرين - لم يكن كذلك بالنسبة للدول الفقيرة التي كان معظمها مستعمرا، لأن هذا النظام كان فترة نهب لثرواتها من المعدن النفيس، أما ما بين الحربين، فلم يعرف فيها النظام النقدي الدولي الاستقرار بسبب الحروب التجارية المبنية على تخفيض قيمة العملة الوطنية (سياسة إفقار الجار) وكذا الاتفاقات الثنائية<sup>(2)</sup>.

وقد ساد المنطق نفسه عند صياغة قواعد نظام بروتن وودن، فالنقاشات حينها ركزت على مشروعين، أحدهما صممه جون مينارد كينز من المملكة المتحدة وتضمن مجموعة من المبادئ اعتبر فيها الصندوق بمثابة مركز للمقاصة، كما ضمن مشروعه أيضا بندا يقضي بمعاينة الدول التي تتراكم عندها الفوائض في ميزان المدفوعات مع اقتراح إنشاء عملة دولية (BANCOR) لها القابلية في التسويات الدولية ليقفلص من هيمنة الدولار الأمريكي، وهذا فيه خدمة لبلده ومراعاة لمصالحها.

أما المشروع الثاني فقد اقترحه الأمريكي هاري وايت، وهو يختلف عن مشروع كينز، إذ اعتمد أساسا لنشاط صندوق النقد الدولي، وقد استفاد هذا المشروع من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الحقبة، في حين أخذت من مشروع كينز بعض البنود والفقرات فقط.

وبخصوص الدول النامية التي حضرت مناقشات مؤتمر بروتن وودن فلم يكن لها إلا شرف الإمضاء على ما خلصت إليه المفاوضات وهي ثلاث دول: مصر وإثيوبيا وجنوب إفريقيا، أما باقي الدول فقد كانت تحت الاستعمار وبالتالي فهي بعيدة عن المفاوضات واتخاذ القرار<sup>(3)</sup>.

ولعل الأمر يتكشف أكثر عند تسليط الضوء على طريقة تكوين رأسمال صندوق النقد الدولي، إذ خضع في البداية (1944) إلى قيود عدة، أهمها<sup>(4)</sup>:

- تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتوفير الجزء الأكبر من إجمالي أصول الصندوق.

- تكون الحصة التي تشارك بها الولايات المتحدة الأمريكية ضعف الحصة التي تشارك بها المملكة المتحدة.

- تتعادل حصة الولايات المتحدة الأمريكية مع حصة كل من المملكة المتحدة والدول المستعمرة من قبلها.

- ارتباط حصص بقية الدول الأعضاء بصورة أو بأخرى بحصص كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

وقد أثرت هذه القيود بشكل واضح في موقف كل من روسيا والصين فيما يتعلق بانضمامهما إلى صندوق النقد الدولي، وأيضا أثرت على صورة الصياغة الرياضية المعتمدة حينها في حساب حصة الدول الأعضاء، وسيتم تناول هذه الصيغة في الفقرات اللاحقة<sup>(5)</sup>.

(قروض أو إعادة جدولة) تدور حول عناصر محددة، وهي: تخفيض عجز الموازنة العامة، وتحرير الأسعار الداخلية والأجور وأسعار الصرف، وإلغاء الدعم عن طريق الأسعار، بالإضافة إلى تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة. وتطبيق هذه الصفات المفروضة كانت له انعكاسات حادة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، تلخّصت في تعميق التبعية الاقتصادية بدل معالجة مفاصل الخلل في هذه الاقتصاديات، وارتفاع معدلات البطالة بسبب تسريح العمال، وتدهور المستوى المعيشي للأفراد<sup>(11)</sup>.

ت. نحو سياسات إصلاح غير أصولية بعد الفشل في مواجهة نظام التصويت في الصندوق: عمليا عبّرت كثير من الدول النامية عن تذمرها من منطلق فرض الصندوق لوصفات محدّدة للإصلاح الاقتصادي على الدول التي ترغب في الحصول على القروض، وطالبت بتغيير هذه السياسة الإقراضية، وفتح المجال للدول الأعضاء لاختيار سياسة وبرامج للإصلاح الاقتصادي على مقياس مشاكلها الاقتصادية، غير أن هذه التوجهات تبوء بالفشل بفضل آلية التصويت المستندة إلى نظام الحصاص الذي يعطي الأفضلية لعدد قليل من مراكز الرأسمالية على حساب باقي دول العالم الأعضاء.

وقد دفعت هذه الوضعية عددا من الدول النامية في منتصف ثمانينات القرن الماضي إلى التخلّي عن سياسات صندوق النقد الدولي، وتبني خطط إصلاحية غير أصولية، على غرار خطة أستراليا في الأرجنتين 1985، وخطة كوروزادو في البرازيل في 1986، وخطة أنتي في البيرو في 1985، وهي خطط مصمّمة خصيصا على مقياس اقتصاداتها، بعيدا عن تدابير البرامج التي تفرضها المنظمات الدولية<sup>(12)</sup>.

### ثالثا: مناقشة إشكالية طريقة حساب حصاص الدول الأعضاء وآخر تطوراتها

من خلال هذا العنصر سيجري تشريح الطريقة الحالية المعتمدة في حساب حصاص الدول الأعضاء وإبراز أهم عيوبها والانتقادات الموجهة إليها والاتجاهات الحديثة لاستبدالها، ولعله من المفيد في البداية التذكير ببعض المفاهيم الأساسية قبل الخوض في التفاصيل.

1. تثبيت بعض المفاهيم الأساسية حول نظام الحصاص وما يترتب عنه:

يتشكّل رأس مال الصندوق بصفة أساسية من حصاص الدول الأعضاء التي يدفعونها له عند الانضمام إليه، مضافا إليها تلك التي تكون تحت تصرف الصندوق كحساب خاص لدى البنك المركزي للدول الأعضاء، وعلى هذا الأساس فإن نظام حساب الحصاص يعتبر مرجعا أساسيا لقياس مدى نفوذ الدولة في إدارة موارد الصندوق، وذلك لكون حصة كل دولة عضوا هي ترجمة بشكل تقريبي<sup>(13)</sup> لقوتها ومكانتها في الاقتصاد العالمي، وفيما يلي تذكير ببعض المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالموضوع<sup>(14)</sup>.

أ. القوة التصويتية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي (شركة مساهمة):

يمكن اعتبار الصندوق بمثابة شركة مساهمة، أين تتحدد مكانة كل مساهم بمقدار حصته في رأس مال الصندوق، إذ أن

- بروز التحالفات الاقتصادية والإقليمية وقضايا الأمن الداخلي بشكل أثر على قرارات الصندوق المتعلقة بالإقراض، بعد أن كانت الخلافات يحكمها الانتماء إلى الشرق والغرب.

كما أن تزايد عدد الدول الفقيرة في الصندوق يتطلب من جهة زيادة موارده لتغطية احتياجات هذه الدول باعتبارها طالبة للقروض، ومن جهة ثانية سيدفع بالصندوق لينغمس في مشاكل هذه الدول بشكل أعمق، وهذه الأمور تحتاج إعادة نظر في سياسات الصندوق<sup>(9)</sup>.

### 3. عولمة الأسواق المالية وما حملته من أزمات:

إن العولمة المالية وانعكاساتها العميقة على الأسواق المالية وما أفرزته من أزمات اقتصادية، وانهايار نظام بروتون وودز في مطلع عشرية السبعينات من القرن الماضي وما أعقبه من تحرير لأسعار الصرف، خلق طبيعة مختلفة للنظام المالي والنقدي العالمي تتطلب تغيير قواعد عمل مؤسستي البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، حتى تواكب مثل هذه التغيرات المتسارعة والعميقة.

4. نظام الحصاص في المؤسسات المالية الدولية، مبدأ لتكريس هيمنة مراكز الرأسمالية:

لقد سبقت الإشارة إلى تمكّن الولايات المتحدة الأمريكية من فرض رؤيتها لطريقة عمل الصندوق، في إطار منظومة محكمة لصناعة القرار وتصميم السياسات، وكان واضحا من لحظة ميلاد هذه المؤسسة الدولية أن الولايات المتحدة الأمريكية ارتكزت على نظام الحصاص وما يترتب عنه من قوّة تصويتية للإبقاء على هيمنتها على إدارة الصندوق<sup>(10)</sup>.

أ. استقطاب حاد في صناعة القرار داخل الصندوق: إذ حافظت الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية اليوم على هيمنتها على إدارة هذه المؤسسة الدولية من خلال حفاظها على حصّتها التي تجاوزت دوما 15% من إجمالي القوة التصويتية، وهو ما مكّنها من عرقلة وإجهاض أي قرار - استراتيجي - لا يتماشى ومصالحها، وكوّست أكثر - من خلال نظام التصويت المستند إلى الحصاص - الاستقطاب الحاد داخل الصندوق لصالح عدد قليل من الدول التي تمثل مراكز الرأسمالية العالمية، إذ تزيد حصاص 6 دول رأسمالية فقط عن 42% من إجمالي الحصاص، وهو ما يسمح بفرض توجهات اقتصادية محدّدة على كل الدول الأعضاء الراغبين في الاستفادة من خدمات الصندوق.

ب. المشروطة وصناعة الأزمة في الدول الطالبة لقروض الصندوق: منذ نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي لم تعد الدول المتقدّمة في حاجة إلى خدمات صندوق النقد الدولي، ومع هيمنتها على موارد الصندوق، وحفاظا على أموالها بعد أزمة المديونية في الثمانينات تشدّد أكثر صندوق النقد الدولي في منحه للقروض، بل تعدّى سلوكه هذا إلى إقامة مشروطة متبادلة مع البنك الدولي ومؤسسات التمويل الأخرى كنادي باريس ونادي لندن، بحيث لا تستفيد أي دولة من خدماتها حتى تحصل تزكية الصندوق، وهي تزكية مرهونة برضوخ الدولة العضو إلى شروط الصندوق وتطبيق وصفاته في الإصلاحات الاقتصادية.

إن هذه الصفات التي تلتزم بموجبها الدول الأعضاء بانتهاج سياسات محددة مقابل استفادتها من خدمات الصندوق

إذ إن:

Y: يمثل الناتج المحلي الخام بأسعار السوق للسنة الأخيرة.

R: اثني عشر شهرا من متوسط حيازات الذهب، واحتياطي الصرف وحقوق السحب الخاصة والوضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي في السنة الأخيرة.

P: متوسط سنوي في الحساب الجاري (السلع والخدمات والدخل والتحويلات الخاصة) خلال الفترة الأخيرة من خمس سنوات

C: متوسط الإيرادات السنوية الحالية (السلع والخدمات والدخل والتحويلات الخاصة) خلال الفترة الأخيرة من خمس سنوات

VC: تقلب المتحصلات الجارية، والتي تتطابق مع معيار الانحراف مرة واحدة على مدى متوسط خمس سنوات لحركة حسابه خلال الفترة الأخيرة من ثلاثة عشر عاما.

مع ضرورة الإشارة إلى أن صيغة بروتون وودز لحساب الحصص كانت تستخدم الدخل الوطني قبل أن يتغير ذلك في الصيغ اللاحقة أين استبدل الدخل الوطني بالناتج المحلي الخام، كما تم أيضا توسيع المعاملات الجارية لتشمل الخدمات والتحويلات<sup>(17)</sup>.

ب. طريقة استخدام الصيغ في حساب حصة الدولة العضو:

تعتبر طريقة حساب حصة دولة عضو في صندوق النقد الدولي عملية معقدة ومثيرة لجدل كبير من نواح كثيرة، حيث ولحساب حصة الدولة العضو يجب استخدام الصيغ الخمسة السابقة، ثم يؤخذ من بين الصيغ الأربعة الأخيرة Q2, Q3, Q4, Q5 الصيغتين الأقل في القيمة ويحسب متوسطهما ليقارن بحاصل الصيغة الأولى Q1، وتكون القيمة المحسوبة لحصة الدولة العضو هي الأعلى بعد المقارنة، وقد استخدمت هذه الصيغ الأربع في الستينات من القرن الماضي عند مراجعة حصص الدول الأعضاء في الصندوق<sup>(18)</sup>.

ت. تعليق على طريقة حساب الحصة:

من الواضح أن طريقة الحساب هذه، بالإضافة إلى تعقيدها فإنها لن تكون واحدة بالنسبة لكل الدول الأعضاء، فمن الناحية العملية نجد أن حوالي ثلث أعضاء الصندوق يتم حساب حصصهم وفقا لصيغة بروتون وودز الأولى Q1، في حين أن باقي الدول حسبت حصصهم وفقا لتوليفات ثنائية للصيغ الأربع الباقية، وهذا يخلق مشكل عدم الشفافية في تحديد الحصص.

هذا بالإضافة إلى أن حصص الدول التي لم تحسب بصيغة بروتون وودز يجب تعديلها ليكون إجمالي حصص الدول الأعضاء المحسوب بالتوليفات المختلفة مساويا للإجمالي المحسوب بصيغة بروتون وودز Q1.

ولعله من المفيد في هذا الموضوع أن تتم الإشارة إلى أن الصيغ الأربع الأخيرة تم مراجعتها آخر مرة في 1982 - 1983، وهذا مؤشر قوي على عدم مواكبة هذه الصيغ الحسابية لمجموعة التغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي منذ تلك الفترة، ومن ثم فإن الدعوة لإصلاح هذه الصيغ والمتغيرات المستخدمة فيها بات أمرا ضروريا للحفاظ على شرعية ومصداقية عمل صندوق النقد الدولي<sup>(19)</sup>.

كل دولة تنضم إلى الصندوق يتم حساب حصتها وفقا لصيغة (أو صيغ) رياضية، ويتوجب عليها دفع 25 % هذه الحصة ذهباً أو بإحدى العملات المقبولة بشكل واسع على المستوى الدولي كالدولار الأمريكي أو اليورو أو اللين أو الجنيه الإسترليني. والباقي من حصتها 75 % يتم تسويتها بالعملة الوطنية للدولة المنضمة. ولكل دولة عضو في الصندوق حدا أدنى من الأصوات يقدر بـ 250 صوتا تسمى بالأصوات الأساسية أو القاعدية، ثم يضاف إليها صوت واحد عن كل 100.000 وحدة سحب خاصة وهي وحدة حساب يعتمدها الصندوق تم إنشاؤها في أواخر ستينات القرن الماضي استجابة للحاجة الملحة للسيولة الدولية<sup>(15)</sup>.

ب. مراجعة حصص الدول الأعضاء:

يجري مراجعة هذه الحصص - بشكل عام - دوريا كل خمس سنوات بهدف تعديل الحصة وفقا لمكانة الدولة في الاقتصاد العالمي، وهذا بالاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الخام، ورصيد المعاملات الجارية والاحتياطي الرسمي وغيرها. وعمليا عند انضمام عضو جديد إلى الصندوق يتم منحه حصة مبدئية (بمجرد انضمامه إلى الصندوق) مساوية لحصة الدول الأعضاء التي لها نفس حجمه الاقتصادي<sup>(16)</sup>.

2. تحليل ومناقشة نظام الحصص في الصندوق قبل 2006:

من خلال العناصر المالية سيتم تشريح وضعية نظام الحصص ومدى عدالته قبل التعديلات الأخيرة التي جاءت في إطار الاستراتيجية متوسطة المدى في سنغافورة 2006.

أ. الصيغ الرياضية لحساب الحصة (قبل سنغافورة 2006):

تشكل الطريقة التي يتم من خلالها حساب حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بؤرة للخلافات وتضارب المصالح، ففي بداية عمل صندوق النقد الدولي في 1944 تم وضع صيغة بريتون وودز التي وضعت أساسا وفقا للمصالح الأمريكية من طرف الاقتصادي Raymond Mikesell الذي كان يعمل في الخزنة الأمريكية، وقد طلب منه (من طرف الأمين المساعد هاري دكستر للخزينة) أن تكون الصيغة التي يضعها تمنح الصدارة للولايات المتحدة الأمريكية بحصة تقدر بـ 2.9 مليار دولار وتليها المملكة المتحدة بحوالي نصف حصة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تليها حصة الاتحاد السوفييتي وأخيرا حصة الصين. وقد كانت صيغة بريتون وودز كما يأتي:

$$Q1 = (0,01 Y + 0,025 R + 0,05 P + 0,2276 VC) (1+C/Y)$$

ثم تلتها الأربعة صيغ الأخرى الآتية بداية من ستينات القرن الماضي كمحاولة لمساعدة بعض الدول الأعضاء على تقوية مكانتها في الصندوق:

$$Q2 = (0,0065 Y + 0,0205125 R + 0,078 P + 0,4052 VC) (1+C/Y)$$

$$Q3 = (0,0045 Y + 0,03896768 R + 0,07 + 0,76976 VC) (1+C/Y)$$

$$Q4 = 0005Y + 0042280464R + 0,044(P+C) + 0,8352VC$$

$$Q5 = 0,0045Y + 0,05281008R + 0,039(P+C) + 1,0432VC$$

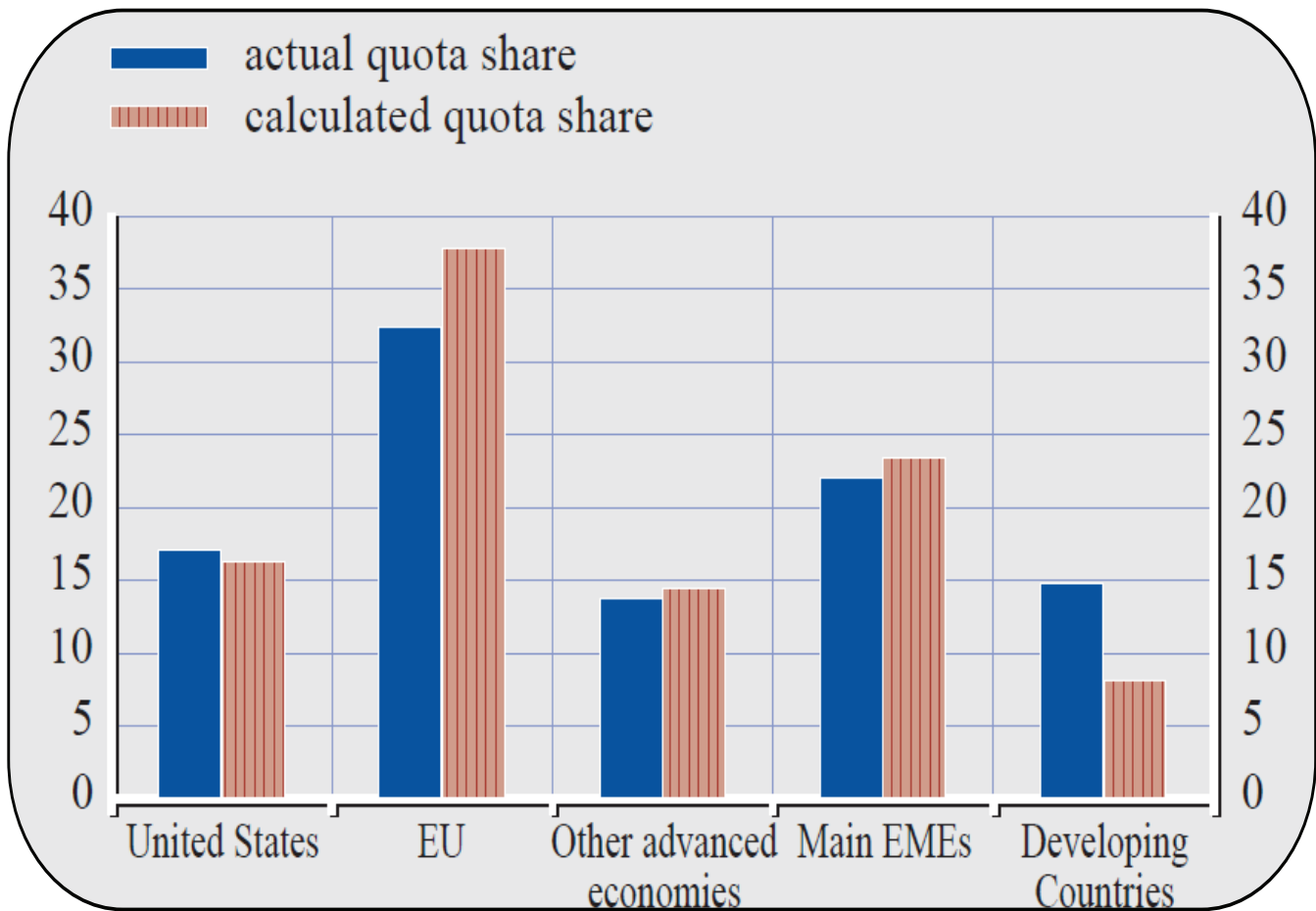
النامية وخاصة الصاعدة منها - بل حتى بعض الدول المتقدمة - على حصصها في الصندوق، بحجة أنها لا تتناسب وحجمها النسبي في الاقتصاد العالمي، وسنحاول اختبار هذه الفرضية من خلال مقارنات بين مختلف المجموعات (المتقدمة والنامية والأسواق الناشئة).

3. إشكالية التمثيل الزائد والناقص للدول الأعضاء في الصندوق قبل اتفاق سنغافورة 2006:

كثيرا ما تشير الدراسات والنقاشات التي تتم على مستوى المؤسسات المالية الدولية عن مشكلة اعتراض كثير من الدول

الشكل (1)

تمثيل الزيادة والنقص في الحصص داخل الصندوق كنسبة مئوية



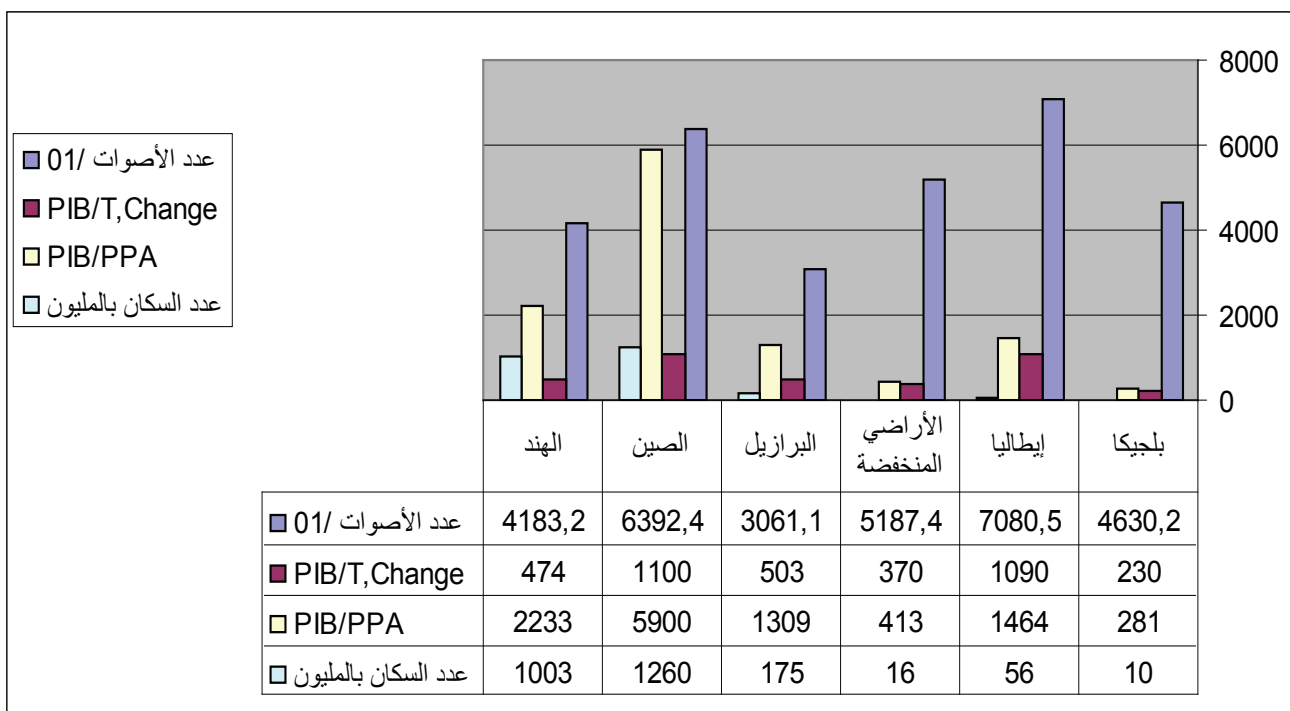
المصدر: Martin Skala and other, Finding a new formula to determine quotas at the IMF, Occasional paper series, European central bank, No 70, August 2007, p 23

المتغيرات المستخدمة ومعاملاتها في الصيغ المذكورة سابقا. ومن الواضح أن بعض الدول الناشئة تعاني من فارق سلبي بين حصصها المحسوبة وحصصها الحقيقية في الصندوق كما هو عليه الحال مع الدول المتقدمة الأخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية، وسنحاول من خلال العرضين البيانيين الموائين اختيار بعض الدول بشكل يجعل نقطة العدالة في الحصص أو عدمها أكثر وضوحا.

ويشير الشكل رقم (1) أعلاه إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول النامية هما مجموعتان حصصهما المعدلة أكبر من حصصهما المحسوبة، وفي ظل هذا الإجمال من التحليل لا يمكننا أن نقول، إن الدول النامية ككتلة واحدة تعاني من نقص في التمثيل لأن حصصها الحقيقية تتجاوز بوضوح حصصها المحسوبة. لكن السؤال المطروح هو ما إذا كانت أقل تمثيلا مقارنة بالدول المتقدمة؟، إن هذا العرض أعلاه لا يمكننا - اقتصاديا - من الحكم على عدالة طريقة حساب الحصص ولا حتى على كفاءة

## الشكل (2)

يوضح عدم التكافؤ بين الديناميكية الاقتصادية وعدد الأصوات في الصندوق لسنة (2001)



المصدر: الباحث بناء على معطيات مستقاة من صندوق النقد الدولي.

1.4. نتائج اجتماع سنغافورة 2006: خلال هذا الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي في سنغافورة صرح مدير الصندوق آنذاك دي راتون أن التوزيع الحالي للحصص والأصوات يضع شرعية الصندوق في خطر على مستوى كثير من الأقاليم، كما هو عليه الحال في إفريقيا أين ينشط الصندوق بقوة، وكذلك في آسيا التي تطورت مكانتها في الاقتصاد العالمي أكثر بكثير من تطور دورها في الصندوق. وقد نتج عن هذا الاجتماع جملة من القرارات نتناولها بشكل مختصر<sup>(21)</sup>.

أ. الزيادة الاستثنائية المخصصة (AD HOC) في سنغافورة: كمرحلة أولى من إصلاح نظام الحصص في الصندوق تم الاتفاق على زيادات استثنائية في حصص بعض الدول النامية الصاعدة الأكثر معاناة من نقص التمثيل في حصصها بسبب الصيغ السابقة، ويتعلق الأمر بكل من الصين وكوريا والمكسيك وتركيا، وهي دول تقل حصصها الفعلية عن حصصها المحسوبة. والجدول رقم (1) الموالى يوضح أثر هذه الزيادة الاستثنائية الأولية.

## الجدول (1)

أثر الزيادة المخصصة المقررة في اجتماع سنغافورة 2006

| المستفيدون | قبل زيادة AD HOC |                       | بعد زيادة AD HOC |                       | الفرق  |
|------------|------------------|-----------------------|------------------|-----------------------|--------|
|            | الحصة الحالية    | الحصة التصويت الحالية | الحصة الحالية    | الحصة التصويت الحالية |        |
| الصين      | 2.98             | 2.93                  | 3.72             | 3.65                  | 0.72 + |
| المكسيك    | 1.21             | 1.20                  | 1.45             | 1.34                  | 0.23 + |
| كوريا      | 0.76             | 0.76                  | 1.35             | 1.33                  | 0.57 + |

يبين الشكل رقم (2) وجود حالة عدم تكافؤ واضحة بين المكانة الاقتصادية والقوة التصويتية لبعض الدول داخل الصندوق، فالدول الناشئة اقتصاديا على غرار الصين والهند والبرازيل تحقق ناتجا محليا خاما أكبر من مثيله في بلجيكا وإيطاليا والأراضي المنخفضة، ومع ذلك فقوتها التصويتية أقل.

هذه الوضعية الكاشفة لعدم التكافؤ واللامساواة في توزيع القوة التصويتية في الصندوق سيقلص من حجم المشاركة الفاعلة للدول الناشئة في إدارة قرارات الصندوق وإنجاح برامج الإصلاحية المختلفة، ومن ثم فإن المطالب المتعلقة بإعادة النظر في طريقة حساب حصص الأعضاء في الصندوق باتت تتصدر أولويات الاجتماعات التي تتناول قضايا إصلاح صندوق النقد الدولي<sup>(20)</sup>.

## 1. إصلاح النظام الحالي (من خمس صيغ إلى صيغة وحيدة):

إنه ومن خلال الأرقام التي تم تقديمها في الفقرات السابقة اتضح أن الخلل - الحسابات المعقدة وعدم الشفافية - في طريقة حساب الحصص في صندوق النقد الدولي، سمح بإعطاء دول حصة تفوق حصص دول أخرى تفوقها في الحجم النسبي للاقتصاد (الشكل 2)، حتى سادت قناعة عند كثير من الاقتصاديين بأن صندوق النقد الدولي يعاني من أزمة شرعية بسبب عدم العدالة في تمثيل دوله الأعضاء.

وفي إطار تحسين صورة صندوق النقد الدولي وتدعيم شرعيته تم تبني خطط لإصلاحه تمتد على مراحل متتالية، ومن أهم ما تم تعديله تبرز الصيغة الجديدة والزيادة الاستثنائية في حصص بعض الدول الأعضاء، وسنحاول معرفة هذه التعديلات ومناقشتها.



السياسية، فالخلاف سيكون حادا على المتغيرات التي ستؤخذ بعين الاعتبار وتلك التي ستخرج من الصيغة، وأوزان المتغيرات، وما إذا كانت الصيغة ستكون خطية أو لوغاريتمية.

وباختصار فإن الصيغة التي تم التوصل إليها تتكون من أربع متغيرات، وهي: الناتج المحلي الخام (Y) بوزن 50 % حيث يحسب 60 % منه بأسعار السوق و40 % تحسب بتكافؤ القدرة الشرائية، الانفتاح الاقتصادي (O) بوزن 30 %، تقلب المتحصلات الجارية للصادرات (V) بوزن 15 % والاحتياطي (R) بوزن 5 % . هذا بالإضافة إلى عامل ضغط = 0.95K يهدف إلى تقليص تشتت الحصص المحسوبة، وتحديد دور حجم الدولة العضو في الصيغة الجديدة، والتعبير الجبري لهذه الصيغة هو<sup>(22)</sup>:

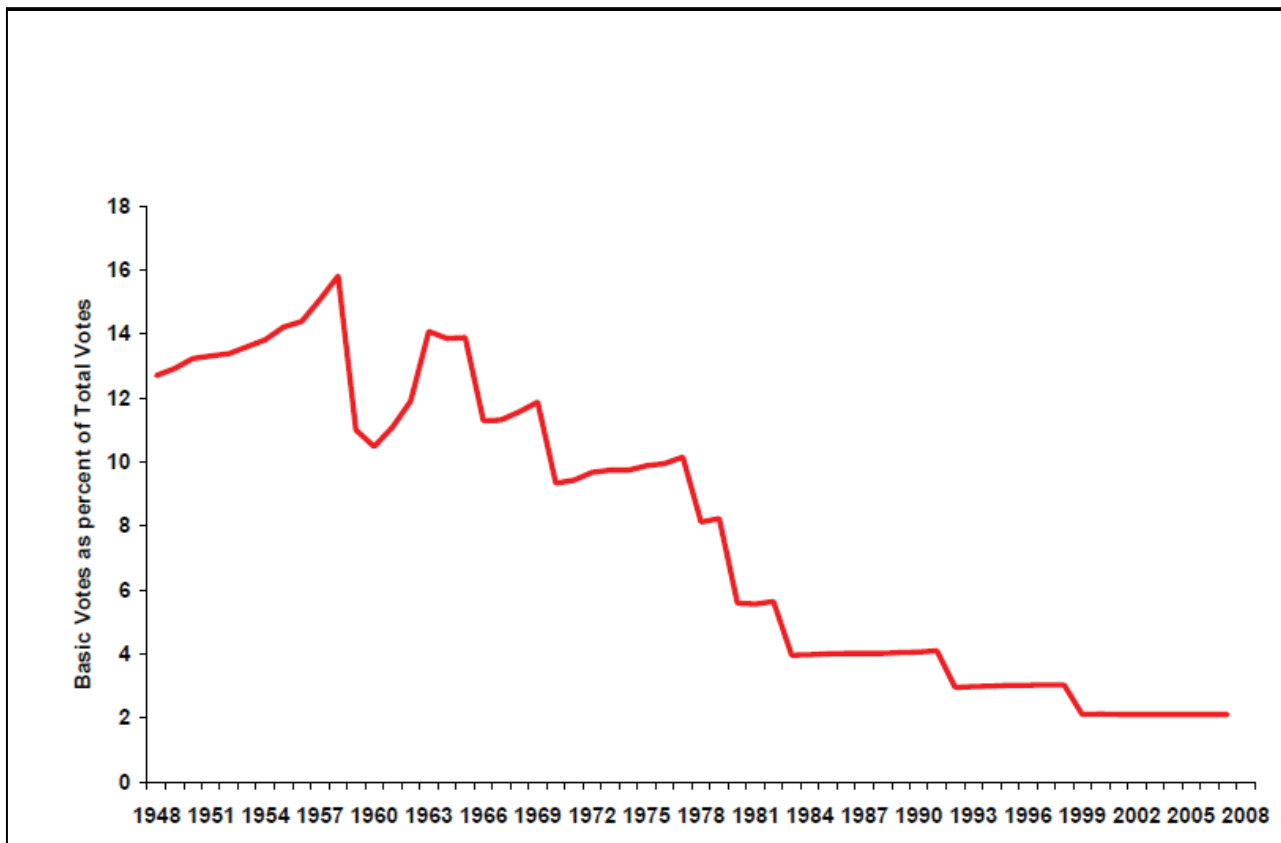
$$Q = (0.5*Y + 0.3*O + 0.15*V + 0.05*R)^k$$

وسيمّ التعليق على هذه الصيغة لاحقا عندما نتناول الانتقادات الموجهة لهذه الإصلاحات.

ت. عدد الأصوات القاعدية ونسبتها إلى إجمالي الأصوات: عند إنشاء صندوق النقد الدولي كانت نسبة الأصوات القاعدية إلى إجمالي الأصوات تمثل 11.3 % ثم ارتفعت هذه النسبة حتى وصلت 15.6 % في سنة 1985، ولكن مع تزايد عدد الدول الأعضاء والمراجعات المتتالية للحصص تناقصت هذه النسبة حتى وصلت إلى أدنى قيمة لها في وقتنا الراهن 2.1 %.

### الشكل (3)

يوضح تدهور نسبة الأصوات القاعدية إلى إجمالي الأصوات في الصندوق



المصدر: .Ralph C. Bryant, Reform of IMF quota shares and voting shares, Brookings institution, April 8, 2008, P 10

هذه الصيغة التي لن يطول استخدامها، أو سيتم التخلي عنها بالكلية. وكخلاصة يمكننا القول أن اللجوء إلى هذه الحيل لن يرفع الخلاف الدولي حول تقسيم الحصص بل سيزيد من تعقيد المشاكل المتعلقة بها بدلا من حلها.

ب. أوزان المتغيرات في الصيغة الجديدة: إلى جانب الانتقاد الموجّه إلى المتغيرات المدرجة في الصيغة برز الاعتراض على أوزان هذه المتغيرات، فالنتائج المحلي أدرج بوزن 50 %، حيث 60 % منها بأسعار السوق، و40 % محسوبة بتعادل القوة الشرائية (30 % و 20 % على الترتيب في إجمالي الأوزان)، في حين أن باقي المتغيرات لم يتم التعامل معها بنفس الطريقة مما يقلل من دقة الحساب.

هذا، وقد قام الاقتصادي C.Bryant بالاعتماد على معطيات البنك العالمي المتعلقة بمتغيرات الصيغة الجديدة (النتائج المحلي و التجارة والاحتياطي.. .) في حساب أثرها بالنسب المئوية لمجموعات مختلفة من الدول، فخلص إلى أن هذه الصيغة لا تخدم كثيرا الدول النامية، وفي أحسن الأحوال لا تعدو الزيادات الناتجة عنها أن تكون هامشية ودون القدر المأمول<sup>(23)</sup>.

#### رابعاً: وضعية الحصص بعد تطبيق آخر مراجعة عامة للحصص وفق الصيغة الجديدة (2014)

على الرغم من الانتقادات التي تم توجيهها إلى الصيغة الجديد التي تبناها مجلس الإدارة في اتفاق سنغافورة، والتي عوّضت الصيغ الخمس السابقة، فإن خارطة توزيع القوة التصويتية في الصندوق قد حدث فيها نوع من التغيير المحسوس، فقد تحسّنت وضعية عدد من الدول النامية (دول مجموعة بريكس) التي تمثل في الوقت الراهن القاطرة الجرارة للنمو الاقتصادية العالمي (أنظر الجدول اللاحق).

وتؤكد هذه الوضعية التي يوضّحها الشكل رقم (3) ضعف مشاركة الدول الفقيرة في اتخاذ القرار على مستوى الصندوق بسبب ضعف قيمة حصصها ومن ثمّ قوتها التصويتية، لهذا، فقد تقدّم بعض الاقتصاديين باقتراحات تدعو إلى جعل الأصوات القاعدية نسبة ثابتة من إجمالي الأصوات وليست قيمة ثابتة كما هو عليه الحال الآن، وهذه النسبة تتحدد طبعا على أساس توافق الآراء، وبهذا الصدد يطرح الاقتصادي C.Bryant من معهد بروكينجس سؤالا هاما مفاده: لماذا كانت نسبة 10 % للأصوات القاعدية مقبولة خلال فترة 1944 - 1958 ولا تكون كذلك في القرن الواحد والعشرين؟

4-2 - الانتقادات الموجّهة لصيغة صندوق النقد الدولي الجديدة: لم تكن الصيغة الجديدة لحساب قيمة الحصص التي تم اعتمادها في صندوق النقد الدولي كافية لتحقيق شرطي العدالة والشفافية المطلوبين، لهذا فقد نالتها حزمة من الانتقادات، لعل أهمها ما يلي:

أ. اختيار المتغيرات المدرجة في الصيغة الجديدة: حيث لم تجتمع آراء الدول الأعضاء ولا الاقتصاديين على المتغيرات الواجب اعتمادها في هذه الصيغة، وكانت محل شك من قبل بعض الأطراف، فقد أشار بعض الاقتصاديين إلى أن هذه الصيغة تم اعتمادها لإعادة موازنة الحصص وكقاعدة لتحديد التعديلات المستقبلية في صندوق النقد الدولي، في حين أن مناقشات 2007 و 2008 كانت تطالب بصيغة عادلة وشفافة صالحة للاستخدام على المدى البعيد.

ويضاف إلى ما تقدّم أن هذه الصيغة تخضع لمعامل ضغط (K) لتعديل حصص بعض الدول، وهذا يثير جدلا حول صلاحية هذه الصيغة ويقدم في مشروعيتها ما دامت في حاجة إلى هذا المعامل. ومن ثمّ فقد تم اعتبار المعامل (K) كوسيلة لتغطية عيوب

#### الجدول رقم (2)

حصص بعض دول صندوق النقد الدولي المحسوبة، والمعدّلة، وفقا للصيغة الجديدة

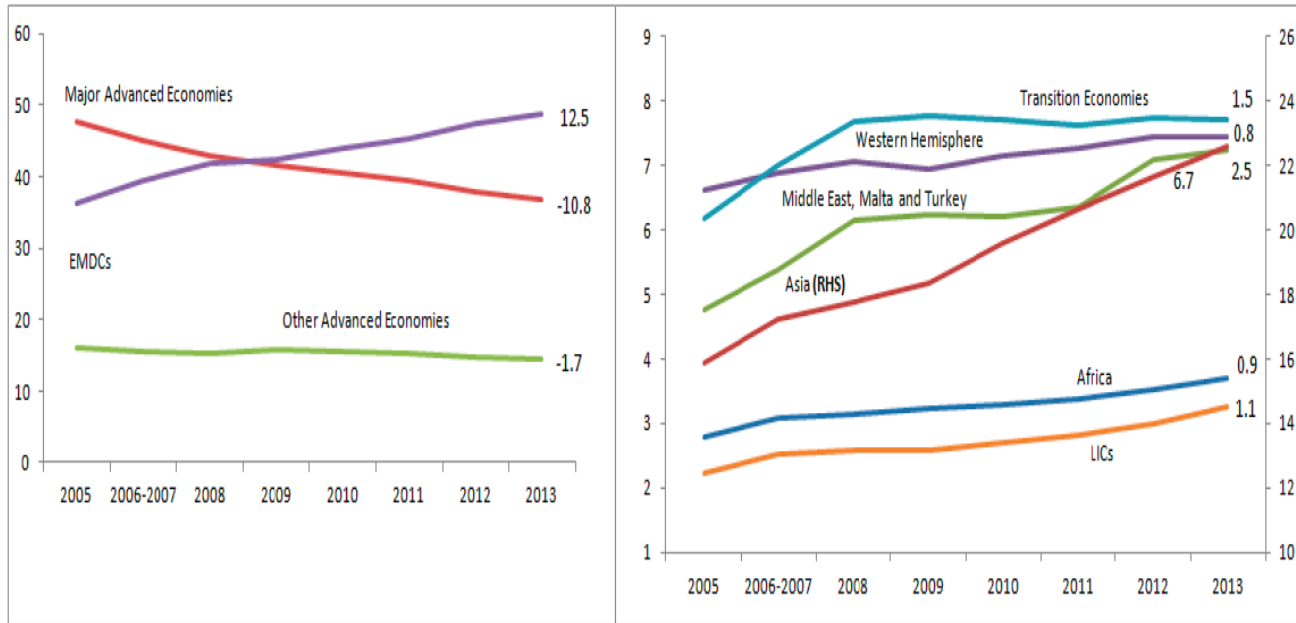
| الدول           | الحصة %    |                    | الحصة المحسوبة % |               |
|-----------------|------------|--------------------|------------------|---------------|
|                 | اصلاح 2008 | المراجعة العامة 14 | اصلاح 2008       | الحصة في 2014 |
| الولايات م. أ   | 17.660     | 17.398             | 18.991           | 14.323        |
| اليابان         | 6.552      | 6.461              | 8.032            | 5.304         |
| ألمانيا         | 6.107      | 5.583              | 6.227            | 5.058         |
| فرنسا           | 4.502      | 4.225              | 4.016            | 3.252         |
| المملكة المتحدة | 4.502      | 4.522              | 4.429            | 3.567         |
| إيطاليا         | 3.305      | 3.158              | 3.336            | 2.494         |
| الصين           | 3.994      | 6.390              | 6.390            | 12.024        |
| الهند           | 2.441      | 2.749              | 1.997            | 3.032         |
| روسيا           | 2.493      | 2.705              | 2.053            | 2.710         |
| تركيا           | 0.610      | 0.997              | 0.987            | 1.120         |
| البرازيل        | 1.782      | 2.315              | 1.725            | 2.334         |

الدول المتقدمة بمجموعها، ومع ذلك تبقى الفوارق بين الحصص المحسوبة وتلك المعتمدة مثارا للجدل وتأخيرا لتطبيق نتائج اتفاق سنغافورة وفق الصيغة التي تبناها مجلس إدارة الصندوق.

ومن الواضح من معطيات الجدول رقم (2) أن حصص الدول النامية القوية اقتصادية تحسّنت بمجموعها في المراجعة رقم 14 لحصص دول أعضاء الصندوق، وهذا على حساب حصص

#### الشكل رقم (4)

تطور حصص بعض المجموعات من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي (كنسبة مئوية) من إجمالي الحصص، خلال الفترة (2005 – 2013)



المصدر: صندوق النقد الدولي، Quota-formula DATA update, July 2015, P 07.

وقد جاء هذا الأسف والاستياء واضحا من خلال تصريح اللجنة في 2015 (إدراكا منا لأهمية هذه الإصلاحات لمصادقية وشرعية وفعالية صندوق النقد الدولي، نحن نؤكد مجددا أن تنفيذها في أقرب وقت ممكن يظل أهم أولوياتنا، ونحث الولايات المتحدة على التصديق على إصلاحات عام 2010 في أقرب وقت ممكن)<sup>(24)</sup>، وهذا يعكس وبوضوح مدى النفوذ الأمريكي في الصندوق بسبب آليات عمله التي مكنتها من امتلاك حق النقض لأي قرار استراتيجي في هذه المؤسسة، وعموما يمكن ملاحظة التغييرات التي أنتجتها الصيغة الجديدة على بعض المجموعات المؤثرة من خلال الشكل اللاحق.

ولا يحتاج تفسير موقف الكونغرس إلى كثير من الجهد، وبالرجوع إلى الجدول السابق رقم (2) يبدو جليا تدهور حصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى أقل مما يمكنها من فرض حق النقض على قرارات الصندوق، كما تبينه الأرقام الآتية:

#### خامسا: الولايات المتحدة الأمريكية وتجميد تطبيق إصلاح نظام الحصص

على الرغم من كل الانتقادات الموجهة إلى الصيغة الجديدة والبديلة عن الصيغ القديمة، فيما يخص المتغيرات وأوزانها ومعامل الضغط فيها، لكنّه يبقى خطوة جريئة نحو إصلاح جوهري وعميق لنظام الحصص في الصندوق، وإن لم يعرف طريقه إلى التطبيق.

1. الكونغرس الأمريكي يتأخر في التصديق على الاتفاق: إن دخول هذا الإصلاح حيّز التطبيق ظل مرهونا بموافقة الكونغرس الأمريكي، فرغم موافقة كل حكومات باقي الدول الأعضاء في الصندوق، وتشير اللجنة النقدية والمالية الدولية بأفاق زاهرة بخصوص ما تم الاتفاق عليه من آجال لتطبيق الإصلاح، غير أن ذات اللجنة وبعد سنوات أبدت أسفها على فشل الحكومة الأمريكية في إقناع الكونغرس بالتصديق على الاتفاق.

| الحصة المحسوبة % |               |                    | الحصة %    |                    |            |
|------------------|---------------|--------------------|------------|--------------------|------------|
| الحصة في 2014    | الحصة في 2013 | المراجعة العامة 14 | اصلاح 2008 | المراجعة العامة 14 | اصلاح 2008 |
| 14.323           | 14.535        | 16.987             | 18.991     | 17.398             | 17.660     |

المصدر (مقتبس من الجدول السابق)

وفقا للقواعد الحالية - مرهونا بنظام الحصص في الصندوق، والذي تملك في ظلّه الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو على أي قرار لا يخدم مصالحها<sup>(27)</sup>.

4. لهذا . مجموعة BRICS تخطو نحو صندوق نقدي موازي: عمليا، تعتبر دول هذه المجموعة المتكونة من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا من أقوى الاقتصاديات التي باتت تزاخم مراكز الرأسمالية التقليدية، وهي الدول التي تحوز - بالإضافة إلى تركيا - على القسط الأوفر من إجمالي الزيادة المتحولة من حصص الدول المتقدمة لصالح الدول النامية، خصوصا وأن هذه المجموعة تمثل 43% من التعداد السكاني في العالم، وحوالي الـ 1/4 من الناتج الإجمالي العالمي، وأمام إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على عدم التفاعل الإيجابي للموسم مع الإصلاحات المتفق عليها في إدارة الصندوق، فقد قررت مجموعة بريكس رعاية مصالحها المشتركة بعيدا عن صندوق النقد الدولي<sup>(28)</sup>.

وقد برز ذلك من خلال اتفاقها على إنشاء بنك للتنمية وصندوق لاحتياجات الطوارئ برأسمال مبدئي قدره 100 مليار دولار، الهدف منهما تمويل التنمية في بلدان المجموعة، ووضع احتياطات مهمة لمواجهة التقلبات المالية، وهي بهذه الخطوة، تكون حسب بعض المحللين قد وضعت حجر الأساس لمؤسسات مالية تنافس المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها دول الغرب وعلى رأسها الـ أ.م.أ.<sup>(29)</sup>

#### سادسا : الصيغ الجديدة المقترحة لحساب حصص الدول الأعضاء

نظرا لأهمية موضوع تعديل بل وتجديد الصيغة التي تحسب على أساسها حصص الدول الأعضاء فقد حاول عدد من كبار الاقتصاديين المنشغلين بهذا المجال البحثي اقتراح صيغ تستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة وتعكس بصورة أكثر عدالة الأوزان الحقيقية للدول الأعضاء، ونجد من أهم هذه الصيغ ما يلي:

1. صيغة Cooper: ترأس البروفيسور ريشارد كوبر من جامعة هارفارد لجنة (QFRG) تكونت في 1999/2000 لدراسة صيغة حساب الحصص في صندوق النقد الدولي، وقد ارتبطت هذه اللجنة بفترة زمنية محددة أثرت على عمق دراستها للموضوع، وخلاصة ما توصلت إليه هذه اللجنة هو اعتماد صيغة من متغيرين فقط، وهما الـ PIB (الناتج المحلي الخام ويكون محسوبا بأسعار الصرف) والثاني هو تغيّر الإيرادات الجارية كمؤشر لمدى حاجة الدولة العضو للاستفادة من موارد الصندوق، حيث يكون معامل المتغير الأول ضعف الثاني، وهذا يجعل نتائج الصيغة تميل لصالح الدول المتقدمة بشكل واضح، وهذه النتيجة قد أثبتتها اقتصاديان David P. Rapkin و Jonathan R. Strand من خلال دراستهما لأثر هذه الصيغ<sup>(30)</sup>.

2. صيغة Kelkar: هذا الاقتصادي الهندي اقترح صيغة خطية بسيطة تتكوّن من المتغيرات الآتية، الـ PIB محسوب بدلالة القدرة الشرائية بمعامل 0.75، والأصوات القاعدية بمعامل 0.125، بالإضافة إلى حجم سكان الدولة العضو بمعامل 0.125. وقد نال هذا الاقتراح قسطا وافرا من النقد باعتباره لا يتأسس على تفسيرات اقتصادية وإنما على أسباب سياسية.

وفي الحقيقة نقول أن هذه الصيغة وعلى عكس الصيغة

فحصتها المحسوبة استنادا إلى الصيغة الجديدة (الوحيدة) تدهورت إلى ما دون الـ 15% ومصادقتها عليها سيعني فقدانها لقوة الاعتراض على أي قرار لا يخدم مصالحها، كما كان عليه الحال على امتداد العقود السابقة من عمر صندوق النقد الدولي، ومن ثمّ فإنها ستضطر إلى طلب أصوات إضافية من دول أخرى حتى تتمكن من الإبقاء على مصالحها ونفوذها الاستراتيجي في الصندوق الذي كانت تحميه - أي نفوذها الاستراتيجي - منفردة.

2. مصداقية صندوق النقد الدولي وتمثيلته على المحك: إن تأخر الولايات المتحدة الأمريكية في التصديق النهائي على الإصلاح الجزئي في نظام الحصص، بعد إبدائها الموافقة المبدئية في 2008 جعل كثيرا من المهتمين والمتخصصين في قضايا المالية الدولية ينتقدون هذا الموقف، وعلى رأس هؤلاء تبرز الاقتصادية كريستين لاغارد مديرة صندوق النقد الدولي الحالية، حيث صرّحت بقولها إن الأمر يتعلق بمصداقية وتمثيلية المؤسسة الدولية بشكل خاص إزاء الدول التي لا تحصل على تمثيل كامل. وتملك الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم حاليا أقل من 4 في المائة من حقوق التصويت في مجلس إدارة الصندوق، وحصتها أعلى بقليل من إيطاليا رغم أن حجم الاقتصاد الإيطالي أقل بخمس مرات من اقتصاد الصين. وتأمل لاغارد أن يؤخذ هذا الأمر بجديّة وأن تدرك السلطات الأمريكية ضرورة تعزيز مؤسسة ساهمت في إنشائها<sup>(25)</sup>.

ولعله من المفيد أن نشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد مارست هذا السلوك في أوقات سابقة، ففي أربعينات القرن الماضي أجهض الكونغرس مشروع إنشاء منظمة التجارة الدولية (ITO) إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لأن المبادئ - المتفق عليها - لتسيير هذه المنظمة لم تتماشى وقتها مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وجرى تعويض منظمة التجارة الدولية حينها بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ذات الصلاحيات المحدودة وغير الإلزامية، ليتأخر بذلك الإعلان عن ميلاد منظمة دولية تعنى بشؤون التجارة العالمية كضلع ثالث إلى جانب صندوق النقد والبنك الدوليين إلى غاية منتصف التسعينات من القرن الماضي.

هذا السلوك كان في بداية مرحلة إنشاء النظام الاقتصادي العالمي الجديد (الأربعينات)، ويتكرر السلوك نفسه كلما رأت الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا يمس مصالحها أو يطوق نفوذها، إما بعدم التصديق كما هو الحال بالنسبة لإصلاح نظام الحصص المتوصل إليه في وقتنا الراهن، وإما بالتجاهل لقرارات الصندوق وتهميشها كما حصل في السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2007)، أين تجاهلت كل التنبيهات والإشارات التي أطلقها صندوق النقد الدولي بشأن فساد سياستها المالية التوسعية وإمكانية تسببها في انهيارات مالية كبيرة. وكان نتيجة هذا التجاهل حدوث الأزمة المالية العالمية التي تحوّلت فيما بعد إلى أزمة اقتصادية عالمية عنيفة<sup>(26)</sup>.

3. الحقيقة . الخلاف في التفاصيل وليس في العناوين:

لقد بات واضحا أن إصلاح صندوق النقد الدولي في وقتنا الراهن تعرقله المصالح المتضاربة بين الاقتصاديات الكبرى في العالم، وبالتالي فإن مجرد الإعلان الجماعي عن الموافقة على إصلاح المؤسسة الأولى المسؤولة عن استقرار النظام النقدي الدولي لا يكفي، خصوصا وأن تمرير مشاريع الإصلاح العميقة يبقى -

الاقتصاد العالمي، ولا يمكن تجاهل التحولات العميقة التي أفرزت قوى اقتصادية كبرى غيرت من خارطة الاقتصاد العالمي.

◆ يعد إصلاح نظام الحصص وما يترجمه من قوة تصويتية للدول الأعضاء، مدخلا رئيسا لباقي الإصلاحات العميقة على مستوى الصندوق، مما يعطيه الأولوية في الإصلاح. وهو ما يكشف فعليا أن هناك صراعا داخل صندوق النقد الدولي بين ضرورة الإصلاح وبين منطق المصالح.

◆ على الرغم من التغيير الملموس في كيفية حساب حصص الدول الأعضاء في الصندوق، وارتباطها حاليا - رسميا - بصيغة واحدة منذ 2010، بدل الصيغ الخمسة السابقة، إلا أن هناك ملاحظات عديدة على هذه الصيغة مما يجعلها في حاجة إعادة مراجعة وإصلاح.

◆ أيضا، من الواضح أن صراع الاقتصاديات الكبرى على نفوذها في إدارة الصندوق تلقى بظلالها على تقدّم خطوات إصلاحه، وهو انعكاس طبيعي للصراع الاقتصادي العالمي للقوى الكبرى.

◆ لا تزال حصص بعض الدول الأعضاء لا تتناسب ومكانتها الفعلية في الاقتصاد العالمي، وهو ما يعكس نوعا من الخلل في إدارة القرارات الحاسمة في الصندوق.

فالإصلاحات الجديدة التي تبناها الصندوق والتي أفرزت بعض الزيادات في حصص بعض الدول الأعضاء لا تزال غير كافية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأكثر تعطيلا لتطبيق الإصلاحات المتفق عليها فضلا عن تلك الإصلاحات المطالب بها والمقترحة، وهي تتمكن من فرض رفضها لكل المحاولات بفضل تمتعها بحق (الفيتو) في الصندوق، فما دامت حصتها تزيد عن الـ 15 % فلن تُطبق الإصلاحات ولن تقبل المقترحات إلا بعد موافقتها.

## الاقتراحات:

استنادا إلى ما تقدّم، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات التي نعتقد بأنها تستحق النظر:

◆ فيما يخص النسبة المطلوبة في القرارات الحاسمة التي يتخذها الصندوق (85 % حاليا)، ينبغي أن لا تتمكن أي دولة من امتلاكها حتى لا تتعسف في مراعاة مصالحها على حساب مصلحة المصادقية والفعالية في قرارات الصندوق وسياساته، ولضمان ذلك نقترح أن تكون هذه النسبة ديناميكية وليست ساكنة كما هو عليه الأمر حاليا، إذ تكون النسبة المطلوبة مساوية لأكبر حصة +  $\alpha$ ، ويمكن مناقشة قيمة  $\alpha$  في بحث خاص.

◆ نقترح أن يكون اعتماد الحصص المحسوبة خلال دورة المراجعة العادية، والمصادقة عليها، مرتبطا بتحقيق النسبة المطلوبة وفقا للحصص الجديدة (لكونها أكثر تعبيراً في وقتها عن أوزان الدول في الاقتصاد العالمي)، ولا نربط اعتمادها على الحصص القديمة التي تعبر عن أوزان سابقة للدول في الاقتصاد العالمي.

◆ فيما يخص المتغيرات التي تدخل في الصيغة الرياضية لحساب نقترح إدراج معدلات النمو (بعد توحيد طريقة حسابها)، لأن

السابقة تخدم بوضوح مصالح الدول النامية، فحسب نتائج تجربة هذه الصيغة سترتفع حصة الدول ذات الدخل المنخفض من 6.2 % إلى 10.9 %، وعلى العكس من ذلك ستراجع حصة الولايات المتحدة الأمريكية من 17.5 % إلى 15.8 % والاتحاد الأوروبي من 30.6 % إلى 16.8 %، وهو ما جعل هذه الصيغة لا تحظى بموافقة الدول المتقدمة لما تسببه من تقليص لنفوذهم في الصندوق (31).

3. صيغة **Ralph C. Bryant**: اقترح هذا الاقتصادي إعادة صياغة المعادلة التي يتم وفقها حساب حصص الدول الأعضاء بطريقة مختلفة، فيجب حسبه أولا رفع حصة الأصوات القاعدية في إجمالي الأصوات لتصل على الأقل للمستوى الذي كانت عليه عند إنشاء الصندوق وهي تتراوح بين 10 % و 11 % ولتكن هذه النسبة  $\alpha$ .

الخطوة الثانية هي صياغة المتغيرات ومعاملاتها التي تحسب نسبة الأصوات المتبقية وهي  $100 - \alpha$ ، حيث اقترح خمسة متغيرات وهي الناتج المحلي الخام مقوم بأسعار السوق، والناتج المحلي الخام مقوم بالقوة الشرائية والتجارة الخارجية، والاحتياطي وعدد السكان.

والملفت في مقترح هذا الاقتصادي أن حصة الدولة العضو لا تكون بناء على متغيرات مطلقة كما هو معمول به حاليا، وإنما تكون حصة ضمن إجمالي حصص الدول الأعضاء، ويكون ذلك كما يأتي:

$$Q \text{ Shr}_i = w_y (\text{GDPShr}_i) + W_{pppi} (\text{PPP GDPShr}_i) + w_{T_i} (\text{XBTShr}_i) + w_{R_i} (\text{ResShr}_i) + w_{popi} (\text{POPShr}_i)$$

ويجب الإشارة هنا إلى أن مجموع الأوزان النسبية للمعاملات تكون مساوية للواحد، والشئ نفسه فيما يخص مجموع نسب المتغيرات، ومن ثم تكون حصة الدولة العضو تحسب بهذه البساطة:

$$\text{Quotai} = \text{QShri} (\text{quota global})$$

وبالرغم شفافية هذه الصيغة إلا أنها كانت سياسيا محل معارضة من قبل الدول الصناعية أو مرتفعة الدخل خصوصا، ذلك أن تطبيقها سينتج عنه - حسب تجربة محاكاة - ارتفاع حصة الدول ذات الدخل الضعيف والدول النامية من 7.2 % و 26.6 % إلى 11.4 % و 30 % على الترتيب، بينما تتراجع حصة الدول مرتفعة الدخل إلى 58.5 % بعد أن كانت 66.2 % (32).

## الختام:

وخلاصة التحليل السابق، فيمكن القول إن واقع الاقتصاد العالمي يؤيد بشكل مطلق المطالب المتعلقة بتعديل نظام الحصص في صندوق النقد الدولي بطريقة عادلة تعكس المساهمة الفعلية لدوله، لكن، وبالرغم من المحاولات الحثيثة لإدارة الصندوق في هذا المجال والتحسينات المدرجة على بعض أساليب عمله إلا أن الإصلاح الجوهرى بقي مرهونا بصراع الدول الكبرى على مكانتها في الصندوق، وتفصيلا نقول:

## النتائج:

◆ تأكد من خلال المحورين أولا وثانيا أن إصلاح صندوق النقد الدولي بات أمرا حتميا في ظل التحديات الكبيرة التي يواجهها

اللاتينية تتقدم عن دول شرق آسيا في هذا المؤشر بمرتين ونصف كزيادة في 1950 فقط، ويكشف هذا التغيير حجم النمو الذي تمتع به الاقتصاد الآسيوي منذ مطلع النصف الثاني من القرن الماضي، أنظر في ذلك:

أنتوني إلسون، ماذا حدث؟، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد يونيو 2006، ص 37 - 40.

9. جيمس م. بوتون، صندوق النقد الدولي في عيده الستين، أفكار عن الإصلاح المطلوب في الصندوق ومتطلبات اقتصاد عالمي متغير، مجلة التمويل والتنمية، عدد سبتمبر 2004، تصدر عن صندوق النقد الدولي، ص 10 - 11.

10. أنظر العنصرين 1 و 2 من المحور الأول (أولاً).

11. راجع: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، الجزائر، ص 280.

12. أنظر المرجع السابق، ص 299 - 304.

13. لفظة (تقريبي) مثبتة في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، الموسوم بـ: (Trouver des solutions ensemble) Le rapport annuel 2016، FMI، ص 10.

14. للاستزادة حول هذه المفاهيم الرئيسية، يمكن مراجعة: وثيقة « اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي » المنشورة على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي، على الرابط: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf>

15. للتذكير فإنه و بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008) تم رفع عدد الأصوات القاعدية إلى ثلاثة أضعاف، فصار لكل دولة عضو 750 صوتا كحد أدنى، يضاف إليها عدد من الأصوات تقابل حصتها في الصندوق.

16. تم إلى حد الآن مراجعة الحصص أربعة عشر مرة، آخرها كان في ديسمبر 2010، وقد تم خلالها مضاعفة حصص الدول الأعضاء. يمكن الاطلاع على تفاصيل أكثر حول هذه المراجعات على الرابط: <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/quotasf.htm>

17. أنظر:

Richard N. Cooper and Edwin M. Truman, The IMF quota formula: Linchpin of fund reform, Policy Briefs in International economics, Number PB07-1, February 2007, P 3

وهي منشورة أيضا على الموقع الإلكتروني لمعهد بيترسون على الرابط: <http://iie.com/publications/pb/pb07-1.pdf>

18. GONTAS Madjid, La réforme de la gouvernance du FMI : La question de représentation et des quotes-parts, Université de Bourgogne, France, 2010, P 7

19. المرجع السابق: ص 8.

20. لمزيد من التوسع بخصوص عدم العدالة في حجم حصص الدول الأعضاء ننصح بمراجعة ما كتبه الاقتصادي Ralph C. Bryant :

Ralph C. Bryant, Reform of IMF quota shares and voting shares, Brookings institution, April 8, 2008

وهو منشور أيضا على موقع بروكنغس الإلكتروني على الرابط: <http://www.brookings.edu/~media/research/files/papers/2008/4/08-imf->

هذا المتغير يُبرز الدول التي تمثل القاطرة الجارية لنمو للاقتصاد العالمي.

♦ إلى جانب الاقتراحات الثلاثة السابقة، نقترح الإسراع في الاتفاق على صيغة رياضية جديدة لحساب حصص الدول الأعضاء، وذلك لأن الصيغة الوحيدة الحالية، تبدو كما أشار إليه بعض المحللين أداة مؤقتة لإعادة موازنة الحصص في الصندوق، وعليها ملاحظات كثيرة.

## الهوامش:

1. لمزيد من التفاصيل حول وضعية الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة والأوضاع الاقتصادية العالمية حينها أنظر، حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة)، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 257، 2000، ص ص 15 - 36.

2. أنظر: رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف (دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث)، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 118، 1987، ص 45 وما بعدها.

3. حلمي خالد سعد زغلول، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية)، جامعة الكويت، الكويت، الطبعة الأولى، 2002، ص ص 28 - 37.

4. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 2004، ص 100 - 101.

5. لم تكن الصيغة الرياضية التي تم اعتمادها لحساب حصص الدول الأعضاء عند نشأة صندوق النقد الدولي، مشتقة من نظرية القياس الاقتصادي ولم تناقش رسميا في مؤتمر بروتون وودز، بل خضعت لإرادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتم استخدام مقاربة الهندسة العكسية بحيث حددت نتائج الصيغة قبل وضعها، أنظر في ذلك مؤلف الاقتصادي والمؤرخ جيمس بوتن:

James M. Boughton , Silent revolution : the International Monetary Fund, 1979 - 1989, IMF, Washington, D.C, 2001, .860

6. أنظر:

James M. Boughton, reflections on reform at the IMF and the demands of changing world economy, Finance & Development, December 2004 - Contents - Volume 41 - Number 3, pp 9-13

7. يقود الاقتصاد الآسيوي (وعلى رأسه الصين واليابان) في الوقت الراهن قاطرة النمو الاقتصادي العالمي، مشكلا نموذجا تنمويا معجزا أذهل كثيرا من المهتمين بشؤون الاقتصاد العالمي وحاز اهتمامهم، أنظر في ذلك عددي مجلة التمويل والتنمية (يونيو 2006) بعنوان رياح التغيير في آسيا (يونيو 2010) بعنوان آسيا تقود الطريق.

8. حاليا، دول شرق آسيا تفوقت على دول أمريكا اللاتينية من حيث متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بعد أن كانت دول أمريكا

الانتظار الطويل في بيانها الصحفي رقم 573/15 بتاريخ 18 ديسمبر 2015 معتبرة ذلك خطوة تستحق الترحيب. يمكن الاطلاع على البيان الصحفي في الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي [www.imf.org](http://www.imf.org)

29. لمزيد من التفاصيل حول هذه الخطوة وأهدافها وأفاقها، أدخل على الرابط: [/https://arabic.sputniknews.com/news/201507221015046605](https://arabic.sputniknews.com/news/201507221015046605)

وفيما يخص قوّة الدول الناشئة المعروفة باسم مجموعة BRIC قبل انضمام إفريقيا الجنوبية، ننصح بالاطلاع على الكتابين المهمين الآتيين:

- Julien Vercueil, Les pays émergents, Brésil – Russie – Inde – Chine. . Mutations économiques et nouveaux défis, Edition BREAL, 2010. France.

- Pascal Rigaud, Les BRIC, Brésil – Russie –Inde –Chine, Puissances émergentes, Collection THEMES ET DEBATS, Edition BREAL,2010. France.

30. لقد نالت الدراسة (التقرير) التي خلص إليها البروفيسور Cooper بخصوص الصيغة المقترحة لحساب حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي حيزا واسعا من النقاش والنقد، راجع في ذلك:

Ariel Buira, A critique of the Cooper report on the adequacy of IMF quota formulas, University of Oxford, Department of economics, Number 74, July 2001

31. دراسة هذا الاقتصادي الهندي (ومعه كل من Vikash Yadav و Parveen Chaudhry من جامعة بانسيلفانيا) موسومة بـ:

Reforming the governance of the Inter-: وهي منشورة على الرابط: [www.nationalmonetaryfund.org](http://www.nationalmonetaryfund.org)

[http://www.iim.uni-flensburg.de/vwl/upload/lehre/sose\\_07/ba/int\\_oek\\_current/Reforming\\_the\\_Governance\\_of\\_the\\_IMF.pdf](http://www.iim.uni-flensburg.de/vwl/upload/lehre/sose_07/ba/int_oek_current/Reforming_the_Governance_of_the_IMF.pdf)

32. للاستزادة أنظر:

Ralph C. Bryant, Governance Shares for the International Monetary Fund: Principles, Guidelines, Current Status, Brookings Institution, March-April 2010, Lien: [http://www.brookings.edu/~media/research/files/papers/2010/4/20-imf-bryant/0420\\_imf\\_bryant.pdf](http://www.brookings.edu/~media/research/files/papers/2010/4/20-imf-bryant/0420_imf_bryant.pdf)

## المصادر والمراجع:

### أولاً- المراجع العربية:

1. أنتوني إلسون، ماذا حدث؟، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد يونيو 2006
2. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة)، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 257، 2000.
3. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف (دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث)، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 118، 1987.
4. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، الجزائر

bryant/0409\_imf\_bryant.pdf

21. راجع تقارير صندوق النقد الدولي المنشورة على موقعه الرسمي لاسيما منها:

Les administrateurs du FMI approuvent la réforme du système de quotes-parts et de représentation, Bulletin du FMI en ligne, 28 mars 2008, Lien : <http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/survey/so/2008/new032808af.pdf>

22. أنظر:

IMF QUOTAS, FACSHEET, International Monetary Fund, 26/09/2016, P1

هو منشور أيضا على الرابط: <http://www.imf.org/about/fact-sheets/sheets/2016/07/14/12/21/imf-quotas?pdf=1>

23. أنظر: Ralph C. Bryant, Reform of IMF quota shares and voting shares, Brookings institution, April 8, 2008

24. أنظر عبارات الخيبة والاستياء التي أدلت بها مديرية صندوق النقد الدول كريستين لاغارد، والمنشورة في البيان الصحفي رقم 568/14، بتاريخ 12 ديسمبر 2014 بعد حوالي 5 سنوات من الاتفاق على حزمة من الإصلاحات (2010 المستندة إلى إصلاحات 2008)، وهو منشور على الموقع الرسمي للصندوق. وذهبت فيه إلى إمكانية مناقشة الخيارات البديلة للمضي قدما في إصلاح نظام الحصص والحوكمة.

25. نقلا عن (الاقتصادية)، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، من مقال بعنوان: مصادقية صندوق النقد على المحك بسبب الفيتو الأمريكي، منشورة على الرابط: [http://www.aleqt.com/2015/10/11/article\\_997241.html](http://www.aleqt.com/2015/10/11/article_997241.html)

26. بعد الأزمة المالية التي عصفت بدول شرق آسيا في أواخر القرن الماضي، تم استحداث جهاز للإنذار المبكر على مستوى صندوق النقد الدولي لقراءة المؤشرات المالية القائدة والتنبيه على وجود خطر مالي قبل حدوثه، وقد قدّم إشارات قوية للاقتصاد الأمريكي لكن تم تجاهلها.

27. بالنظر إلى تصريحات المسؤولين والاجتماعات المنعقدة في رحاب صندوق النقد الدولي، خصوصا ما يتعلق منها بإعادة النظر في سياسة الصندوق في علاج الأزمات العالمية والإقليمية القطرية، وإصلاح طريقة عمل الصندوق وحوكمة إدارته، فإنك ستجد إجماعا على هذه العناوين، على الرغم من الإقرار بوجود بعض العقبات، أنظر مثلا:

- Stephen Jaffe, Singapour : place à la réforme des quotes-parts, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 35, Numéro 18, 9 octobre 2006, p p 275 – 277.

- Michael Spilotro, un nouveau mode de financement du FMI, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 36, Numéro 3, 19 février 2007, p 35.

- Stephen Jaffe, le FMI réaffirme son rôle vital dans les pays pauvres, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 35, Numéro 15, 14 aout 2006, p 227.

- Stephen Jaffe, un nouveau rôle plus dynamique pour le FMI, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 35, Numéro 19, 23 octobre 2006, p 296,297.

28. تأخّر تصديق الكونغرس الأمريكي على حزمة الإصلاحات المتفق عليه في 2010 قرابة 6 سنوات، وقد رحبت مديرية الصندوق بهذه الموافقة بعد

## ثانياً - المراجع الأجنبية:

1. Ariel Buira, *A critique of the Cooper report on the adequacy of IMF quota formulas*, University of Oxford, Department of economics, Number 74, July 2001.
2. GONTAS Madjid, *La réforme de la gouvernance du FMI : La question de représentation et des quotes-parts*, Université de Bourgogne, France, 2010
3. James M. Boughton, *reflections on reform at the IMF and the demands of changing world economy*, Finance & Development, December 2004 - Contents - Volume 41 - Number 3.
4. James M. Boughton, *Silent revolution : the International Monetary Fund, 1979 – 1989*, IMF, Washington, D.C, 2001.
5. Julien Vercueil, *Les pays émergents, Brésil – Russie – Inde – Chine. . Mutations économiques et nouveaux défis*, Edition BREAL, 2010. France.
6. Stephen Jaffe, *Singapour : place à la réforme des quotes-parts*, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 35, Numéro 18, 9 octobre 2006.
7. Michael Spiloto, *un nouveau mode de financement du FMI*, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 36, Numéro 3, 19 février 2007.
8. Pascal Rigaud, *Les BRIC, Brésil – Russie –Inde –Chine, Puissances émergentes*, Collection THEMES ET DEBATS, Edition BREAL,2010. France.
9. Stephen Jaffe, *le FMI réaffirme son rôle vital dans les pays pauvres*, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 35, Numéro 15, 14 aout 2006.
10. Stephen Jaffe, *un nouveau rôle plus dynamique pour le FMI*, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 35, Numéro 19, 23 octobre 2006.
11. Richard N. Cooper and Edwin M. Truman, *The IMF quota formula: Linchpin of fund reform*, Policy Briefs in International economics, Number PB07-1, February 2007.
12. Ralph C. Bryant, *Reform of IMF quota shares and voting shares*, Brookings institution, April 8, 2008.
13. Ralph C. Bryant, *Governance Shares for the International Monetary Fund: Principles, Guidelines, Current Status*, Brookings Institution, March-April 2010.
14. Martin Skala and other, *Finding a new formula to determine quotas at the IMF*, Occasional paper series, European central bank, No 70, August 2007.
15. IMF Publication, *Quota-formula DATA update*, July 2015.
16. FMI, *Le rapport annuel 2016 du FMI. ( Trouver des solutions ensemble)*, publié en 2017.